





## هواجس الثالث المتعطل تؤخر حل العقدتين المسيحيّة والدرزيّة الثنائي الشيعي ينشط لتسريع الحكومة قبل نهاية الأسبوع



(تنمية الصحفة ١)

وقال المصدر ان الجهات المعنية بتشكيل هذه الحكومة تدرك أهمية الإسراع في حسم الأمور لأن أخذ المزيد من الوقت يزيد من ارباك مملحة التأليف وينعكس سلباً على الاطراف المشاركة فيها، ويعطي المعارضين نقاطاً اضافية. وأضاف ان ليس هناك مجالاً للتأخير بخلافات على حصة من هنا وزبير من هناك، وأن ما نشهده في هذا الاطار يثير الاستغراب والسخرية في ظل ما تعشه البلاد من وضع خطير على الصعيدين الاقتصادي والتلفزي.

ورأى أيضاً أن الحراك الشعبي عاد بقوه في الأيام الأخيرة منذ الثلاثاء الماضي، وأن الشارع يشهد حركة احتجاجية ناشطة يفترض ان تدفع المسؤولين والاطراف المعنية بتأليف هذه الحكومة على تجاوزصالح الضيق او الخلاف على حقيبة او وزارة.

وتحدث صدمة ايجابية عند اللبنانيين والمجتمع الدولي مصطفة.

وفي المعلومات التي توافرت مساء أمس ان الاتصالات والمساعي لم تسفر عن حل العقبات التي حالت دون ولادة الحكومة، لكن هناك جهوداً غير عادية تبذل لحسماها سعياً الى انجاز التأليف قبل مطلع الأسبوع المقبل.

وأضافت ان هناك تأكيدات على ان التيار الوطني الحر يملك الثالث المعطل بكل الأحوال، وأن هذه النقطة هي الفصل الأساس والمهم لمعالجة عقدة المرة والدور.

ولفت مصدر سياسي في هذا المجال الى ان اجراء تبديلات في بعض الحقائب هو الذي حال دون تسريع المعاجلة، باعتبار ان مثل هذه العملية قد تطال حقائب اخرى ما يعني توسيع إطار التغييرات والتبدلات.

وفقاً للمصادر فإن الاشكالية الأساسية التي بترت هو الخلاف حول احتساب حصص التيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية حيث تؤكد أوساط التيار والرئاسة ان الحصة أقل مما يسمى بالثالث المعطل وإن عدد الوزراء المسحبون على الرئيس عون والتيار بما في ذلك وزير الطاشناق لا يزيد عن خمسة وزراء، بينما تفهم بعض المصادر التيار الوطني الحر انه يحاول الاستثناء بمعظم الوزارات المسيحيّة ويلم الثالث المعطل.

اما بالنسبة لطلابة التائب طلال ارسلان بحسب بيته الصناعة والتربية، فإن اتصالات حثيثة جرت معه في الساعات الماضية لإقناعه بالانفصال والمجيء والنازحين، خصوصاً أن الرئيس المكلف أبلغ الجهات المعنية انه ليس بوارد زيارة عدد اعضاء الحكومة الى ٢٠ او ٢٤ وزيراً وانه متمسك بصيغة الـ ١٦، وحربيص على الاحتفاظ بحقيقة التربية الى جانب حقائب أخرى.

وتفعل المصادر المطلعة ان دباب حربيص ايضاً على تسمية خمسة وزراء من حكومة الـ ١٦ خارج حرص القوى والكتل المشاركة في الحكومة.

وبحسب المصادر فإن الرئيس المكلف أفسح في المجال امس البعض الوسطاء والجهات المعنية اجراء اتصالات ومشاورات لتنزيل العقبات تمهيداً لولادة سريعة للحكومة لا تتتجاوز الثنائي والرابعين ساعة القليلة.

ونقلت مصادر قريبة عن الرئيس المكلف انه متمسك بصيغة الـ ١٦ وبالمعايير التي وضعها لاختيار الوزراء، وانه حربيص على ان تكون الحكومة حكومة اختصاصيين فاعلة.

## التخبّط السياسي يُكبّد الاقتصاد ملياري دولار سنويًا والخاسر الأكبر الصناعة الاستثمارات وإيرادات الخزينة والنّشاط الصناعي هي القنوات التي تمرّ عبرها الخسائر

مزوجة (خسارة ناتجة عن غياب الموارد المالية المباشرة، وخسارة ناتجة عن غياب الفرص الاقتصادية). من هذا المنطلق يُطرح السؤال عن قيمة الخسارة التي تطال الاقتصاد اللبناني في كل مرة يمر لبنان بازمة حومية؟

الارقام تشير إلى ان الخسائر تقدر في القطاع الخاص وتنتقل إلى القطاع العام. فمعدل خسائر القطاعين الصناعي والزراعي تفوق الـ ٣٪ من الفترة الممتدة من العام ٢٠١٣ وحتى العام ٢٠١٩ مما يعني ان الاقتصاد يسجل خسائر بقيمة ٨٥ مليون دولار سنوياً وإذا ما أردنا إحتساب الخسائر غير المباشرة ( وهو أمر معقد).

يتوجب القيام بتقديرات عبر مقارنة نحو المطاعات في الدول ذات الشخصيات المشتركة مع لبنان والتي تتمتع بشبكات سياسية. هذا الأمر يوصلنا إلى ان الخسائر الإجمالية يأخذ تقدير تفوق الملياري دولار أمريكي سنوياً.

إذاً وما نقدم نرى ان عدم البابات السياسية له تداعيات كبيرة على الاقتصاد اللبناني وعلى المالية العامة (من باب الإيرادات). وبالتالي توقي دراسة إيزو (صفحة ١٨) إلى ضرورة:

أولاً وقف المحاصصة السياسية والتي تمنع القيام بآية عملية إنسانية مع التشدد على أهمية تطابق اختصاص الوزراء مع وزرائهم؛ ثانياً وضع رؤية سياسية موحدة بهدف القضاء على أسباب الخلافات السياسية التي تعتبر مصدر التراجع الاقتصادي؛ ثالثاً ضمان الثبات الحكومي بهدف الحصول على فعالية للاصلاحات والخطط الاقتصادية.

إذاً وما تقدم نرى أن هناك ضرورة قصوى لتشكيل الحكومة في أسرع وقت نظرنا إلى التحدّيات المالية

والنقديّة الحاليّة ولكن أيضًا نظرنا إلى الخسائر التي تطال

الاقتصاد كل يوم نتيجة هيكليّة الاقتصاد ونتيجة لزمة الدولار.



(تنمية الصحفة ١)

التداعيات السياسية لعدم الثبات الحكومي كثيرة؛ وبقى الامر عبّار رؤية متناغمة ومتداولة على مستوى الطقة السياسية. أما على الصعيد الاقتصادي، فيستخدم الباحثون النظريات الاقتصادية التقليدية للاستثمار لتفصيل التأثير الإيجابي للثباتات الحكومية، حيث ان هذا الأخير يفرض نقاء المستثمر الذي تشكل قراراته مقتضاها أساساً للنهوض الاقتصادي. وبالتالي عدم الثبات الحكومي هو مؤشر «مؤون» تستخدماه أهم مكاتب الرسارات العالمية للدولة على غياب الفعالية الاقتصادية، حيث أنه يؤدي إلى خلق مفاعيل سلبية في الاقتصاد.

أولاً مفاعيل «التاخير» التي تأتي بغموض على السياسات الاقتصادية مما يغذي التوقعات السلبية للأعين الاقتصاديين وبالتالي يؤدي إلى تأجيل أو الغاء الاستثمارات والإستهلاك ويدفع إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج البلد بحثاً عن ملاذ استثماري أكثر ثباتاً.

بالإضافة إلى هروب الأدغال بحثاً عن فرص عمل؛ ثانياً مفاعيل «الانقطاع» حيث ان عدم الثبات الحكومي يؤدي إلى انقطاع في السياسات الاقتصادية وتعتمد كل حكومة أو وزير إلى تضليل سياسات سلفه أو يقول الباحث بوترزا (٢٠١٥) أن جحاج أي خطأ اقتصادي يتطلب أكثر من ٤ سنوات وبالتالي فإن عدم الثبات الحكومي يؤدي إلى الحدّ من فعالية الخطط الموضعية؛ وبالتالي في لبنان إن هناك حكومة تعاني من تضليل طلاقها التي تقدّم نتائج طلاقها أي ما يمثل حكومة كل ستين سنة أشهر تقريباً، وهنا تبرز مشكلة أن هذه المدة غير كافية للقيام بأية خطط إقتصادية (إذا ما وجدت) والحكومات المتعاقبة لا تحمل في نفس السياسات التي

يؤدي إلى انقطاع طلاقها بها، وكان في استقبال جنبلاط رئيس مجلس الأمانة القاضي عباس الحلبي والأعضاء، مدير عام المؤسسة الدكتور زهير العماد جان جنبلاط يداري والطبطباني.

بعد جولة فندقية في قسم المستشفى عقد لقاء

ضم الأطباء والإداريين، والموظفين مع جنبلاط.

تحدد خلاله جنبلاط

والعماد اللذان استقرضاً جنبلاط يلقى كلمته

واقع المؤسسة في ظل

الاوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد والازمات

المتلاحقة ونخاسها على واقع المؤسسة من

ناحية المستلزمات الطبية والإمكانات المالية

على وجه الخصوص».

ثم ألقى جنبلاط كلمة قال فيها: «انا اليوم هنا

## جنبلاط قدم مليون دولار لمستشفى عين وزين

### حزب الله: همنا إنقاذ بلدنا وليس الحفائب الوزارية وكل الحكومات المتعاقبة وضعت لبنان في الأزمة الكبرى



دعوش يلقي خطبة الجمعة

● قال نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، إن الحكومات اللبنانية المتعاقبة والسياسات المعتمدة والهدر والفساد وحماية المرتكبين لها عوامل وضعت لبنان على طريق الأزمة الكبرى مالياً واقتصادياً واجتماعياً، متمنياً إلى آن أميركا استغلت هذا الواقع للزعزعة من الصطف على لبنان.

وفي الكلمة التي القاها خلال لقاء خاص مع الأساتذة الجامعيين والذي ظهرت له هيبة التعليم العالي في حزب الله، قال قاسم: «عندما طرحوا فكرة حكومة التكنوقراط وصلاحات استثنائية وقانون انتخاب جديد وانتخابات نيابية جديدة، وتغيير المجلس التأسيسي وتغير رئيس الجمهورية، كانوا يريدون الانقلاب على التركيبة السياسية، كانوا يستغلون الواقع

الثانية الأخرى؛ والصعب يبقى أن العمر يتراجع مسيرةً من عمر طويل نسبة إلى باقي الدول مما يؤدي إلى فقدان الحكومة الرشيدة التي تعتبر من أهم أسس الديموقراطية.

وفي المقابل، الأداء الاقتصادي يتطلب أكثر من ٤ سنوات وبالتالي فإن عدم ثبات حكومي يؤدي إلى إنجاجات شعبية ويفرض عدم ثبات حكومي مما يعني أن التأثير هو في الإتجاهين!

وتشير دراسة الباحث إيزو إلى أن الاستثمارات

الاجنبية المباشرة، إيرادات الخزينة، والنشاط الصناعي،

هي القنوات الأساسية التي تنتقل عبرها مفاعيل عدم

الثبات الحكومي إلى الاقتصاد؛ هذا الواقع يُبرر إلى حد

النهاية بـ«إنقاذ بلدنا وليس الحفائب

الاشتراكي وليد جنبلاط المؤسسة الصحية للطائفية الدرزية - مستشفى عين وزين، حيث التقى بالطواقم العاملة بها، وكان في استقبال جنبلاط رئيس مجلس الأمانة القاضي عباس الحلبي والأعضاء، مدير عام المؤسسة الدكتور زهير العماد جان جنبلاط يداري والطبطباني.

بعد جولة فندقية في قسم المستشفى عقد لقاء

ضم الأطباء والإداريين،

والموظفين مع جنبلاط.

تحدد خلاله جنبلاط

والعماد اللذان استقرضاً

جنبلاط يلقى كلمته

واقع المؤسسة في ظل

الاوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد والازمات

المتلاحقة ونخاسها على واقع المؤسسة من

ناحية المستلزمات الطبية والإمكانات المالية

على وجه الخصوص».

ثم ألقى جنبلاط كلمة قال فيها: «انا اليوم هنا

## الصايغ: بيس هذه الذئنية في إدارة شؤون الناس

الأبوب، وقد رأى الرئيس المكلف والقوى التي وافقت على الإصلاح اعطاء هذه التجربة فرصتها، وبالتعاون مع رئيس الجمهورية بما يمكن أن تشكل إدارة إنقاذية إصلاحية، ويجب إعطاء الفرصة لهذه الحكومة كي تعمل، قبل أن تنصر الأحكام المسبقة عليها».

● أعلم بأنائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله الشیخ على دعمه في خطبة الجمعة «أثناوا على حزب الله تحملنا كامل المسؤوليات على الصعيد الحكومي وقدمنا كل

الحكومة، ولم نطلب شيئاً أخراً، لأن همنا كان ولا يزال كييف نتقى بلدنا من الانهيار وليس كييف

نحصل على حصص ومكافآت وجزءية»،

معيناً بأن ما يقال من ان حزب الله بعد استشهاد

امكانيّة الذي حل خارج هذا المسار.

وأكيد أن الحال هو تشكيل حكومة تكون مسؤولة،

وتقرب بادارة مختلطة من أجل أن توقف التدهور

الموجود في البلد، فالمطلوب أن تكون الحكومة إنقاذية

وإصلاحية وصاحبة اختصاص، وتتضمن سياسات

ويرنامج اقتصادي ومالية واجتماعية»، مضيفاً: «بكل

وضوح حاكم مصرف لبنان يتتحمل مسؤولية سعد

الحريري وطلب إسقاط هذه الحكومة من أجل فتح

المجال أمام احتمالات تغيير كبيرة على مستوى

الواقع اللبناني، مع العلم أن الخلطة الإصلاحية

التي سارت الحكومة المستقلة إلى وضعها بتائير

من الحرار الشعبي كانت صالحة لمرحلة مؤقتة،

وكان يمكن بعد هذه الفرصة، لكن لم يكن هذا هو

المطلوب، مشيراً إلى أننا نحن للحرار الشعبي

عند انطلاقاته أنه أحدث تغييرًا في مقاربة الوضع

الحكومي وكيفية اختيار الحكومة وفتح باب

المحاسبة، معتمداً أن الحل بعد استقالة الحكومة

غير المعلوم الاتفاق على خيار آخر بسهولة».

وشدد «على ان المطلوب من الجميع اليوم ومن

موقع الحرر على انطلاقة البلد، عدم اختراق العارقين

والتعتقدات وتقديم التنازلات والتسهيلات، والترفع

في هذه اللحظة السياسية الحرجية التي يمر بها

لبنان عن منطق المحاسبة وتحصيل المكاسب، فهذا

المنطق ليس في مصلحة الاطراف السياسية ولا في

مصلحة البلد».

العنوانين الاستراتيجية الكبرى وكيفية

مواجة الشيطان الكبير... إنما الخلاف بكل

السلطنة فيما بينه وبينه

الذئنية في إدارة شؤون الناس وفي تحمل

المسؤولية».

غرد عضو «اللقاء الديموقراطي» النائب

فيصل الصايغ عبر حسابه على «تويتر»:

«أن يكون الحلفاء في الخط السياسي

تشكي حكومة اللون الواحد، يعني أن

الصراع السياسي في لبنان ليس على